المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي

أ.م.د. صباح صاحب العريض

الباحث ذوالفقار علي هندول

المقدمة:

ان الأمن الوطني لأية دولة في عالمنا المعاصر سواء أكانت هذه الدولة متقدمة أم نامية، أصبح يحتل قضية مركزية في قمة هرم الأولويات الاستراتيجية، تبعاً لخصائص الأداء في النظام الدولي، إذ إن تشابك المصالح وسرعة التغير والتأثير، يدفع بالدول منفردة أم مجتمعة إلى أن تجعل من أمنها المحور الأساس لحركتها الداخلية والخارجية، والتي تتأثر بدورها بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تمس المصالح الحيوية التي تتصل بأسباب وجود الدولة وحمايتها وغاياتها.

أما الأمن الوطني العراقي فيتميز بحساسية مفرطة كونه يتعرض إلى جملة من المتغيرات المتسارعة بحيث لا تدع مجالا لصناع القرار في السياسة العراقية والمعنيين بالشأن الأمني من الإحاطة بكل تلك المتغيرات والتعامل معها.

إن الدولة العراقية اهتمت بصياغة استراتيجية للأمن الوطني العراقي لمواجهة هذه المتغيرات، وقد عدتها من التحديات التي يجب التغلب عليها رغم صعوبتها، وتحديد مصالح الدولة الحيوية وعلى ضوء تلك المصالح ترسم الأهداف وتحدد الوسائل.

علما أن استراتيجية الأمن الوطني العراقي أصبحت من ركائز الدول الأساسية وتطورها وترتيب علاقتها داخل مجتمعنا أولا ومع محيطها الإقليمي ثانيا، وتفاعلاتها الدولية ثالثا، وهكذا بدأ الأمن الوطني العراقي وجهاً لوجه أمام ما تفرزه تلك الساحات من المتغيرات.

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية:

شهد العراق تغيرا كبيرا وشاملا لجميع مفاصله وأهمها شكل النظام السياسي الذي يعمل على ضمان حقوق الإنسان الذي حظي بالقبول والرضا الجماهيري الذي يسعى إلى إطلاق الحريات العامة وإيجاد

التعددية الحزبية، والاعتراف بالرأي الآخر، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني والتي تعطي للجماهير اكبر قدر من المشاركة في صنع القرار والتدخل في الحياة السياسية وفقاً لما يحدده القانون الذي يعتبر هو السلطة السياسية في تنظيم المجتمع وإدارته وتحقيق أهدافه، والمتغيرات الداخلية تنبع من رغبة الشعب في الحصول على المراد بمختلف المجالات والوصول الى مستويات متقدمة من الحقوق التي فقدها من جراء سياسات الأنظمة السابقة[١].

وان العراق يمر بمرحلة تعد من اعقد المراحل، لصعوبة البناء وتعدد القوميات والطوائف والأعراف، فالاختلاف فيها لا يعني الاختلاف بالمسائل الجوهرية كالبنية الاجتماعية والحفاظ على الهوية الوطنية ومن هذه المتغيرات هي:

أولا: مشكلة إعادة بناء الدولة

وقع العراق في حالة من الفوضى والانعدام الامني والانهيار التدريجي بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية له عام ٢٠٠٣، وغدا محاصرا بضغوط وتدخلات دينية وقومية وطائفية وسياسية من قبل العديد من الأطراف الداخلية والخارجية، وكل هذه العوامل مجتمعة أثرت على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وعلى السلوك وأحدثت خللا وضعفا وصراعا زاد من حدة التحارب السياسي والطائفي والطبقي، وكذلك من وتيرة العنف والإرهاب، وبالتالي أثر على عملية بناء الدولة وتقويض دعائم الأمن والاستقرار [٢].

كما أن في العراق عاش الشعب ثقافة الخضوع لمدة طويلة، حتى انعكس تأثيرها في مزاج وتعامل الناس مع بعضهم البعض، ولو تتبعنا ذلك لوجدنا بعض ملامحه في الحضارات العراقية القديمة، وقد عرض عالم الاجتماع ماكس فيبر تصوره للثقافة السياسية من حيث تمحورها على ثلاثة أوجه وهي (الثقافة القديمة وثقافة الخضوع والثقافة المسهبة)[٣].

كما ان الديموقراطية تؤكد على حق الشعوب في اختيار شكل أنظمة الحكم التي تلائمها، فتلك مسألة داخلية يترك لكل شعب حرية اختيار أسلوب التعامل مع هذه المسألة لبلوغ الهدف المنشود المتمثل بإقامة

الحكم الذي يتلائم مع ظروفه، تكون ضمانا للنظام السياسي بخصائصه التي تضمن حقوق الافراد وحرياتهم ومن المناسب تحديد هذه الخصائص بالشمولية الآتية:[٤]

أ. ينبغي تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعي والثقافي بغية تحقيق التكامل الوطني وهو من متطلبات نجاح الحكم وسلامته لأنه ينبثق من الشعب ويعبر عن ضميره.

ب. ضرورة إنشاء اقتصاد قوي ومتين يحقق المستوى المعاشي اللائق لعموم الشعب العراقي وحفظ كرامته باتجاه تحقيق التنمية الشاملة.

ج. أساس الازدهار وإشاعة الاستقرار والأمن الوطني هو في وجود حكم ديموقراطي رصين رصانة تنظيرية وتطبيقية.

ان الادراك العراقي للديموقراطية تجاذبته رؤى ومواقف متضادة ومتناقضة، فقد ذهبت التنمية العراقية المثقفة وتحديدا اليسارية منها بالقول ان ما قيل عن الديموقراطية الكثير وما لا يعرف الكثير. وقال جوزيف مغيزل ان الديموقراطية تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أُسس رئيسة: اولهما الحرية لي ولغيري، والثانية نتيجة للاولى حق غيري في ان يعارضني ويعمل في سبيل فوز نظريته التي يعارضني بها، والثالث هو ان تكون مصالح الشعب. المقياس الذي يتغلب على القرارات المتخذة والمنفذة. [٥]

كما ان الارادة السياسية والرغبة الفعلية بإقامة مشروع ديموقراطي عراقي تصطدم بجملة من المعوقات والصعوبات الفعلية وهي: [٦]

أولاً: الدستور العراقي: ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد وضع في بضعة أشهر من قبل عدد قليل من الساسة العراقيين، الأمر الذي جعله لا يعكس إنصافا سياسيا بالكامل فبعض نصوصه جاءت مقيدة لبناء المشروع الديموقراطي العراقي، سيما في مواجهة الظروف غير الطبيعية التي مرت وتمر على العراق.

ثانياً: النظام الانتخابي: هو أحد أهم القرارات المؤسساتية لأي مجتمع ديموقراطي، وان اعتماد نظام انتخابي على أساس (القائمة المغلقة او المفتوحة) هو طريقة لضمان مصلحة الاحزاب قبل ضمان مصلحة المواطن.

ثالثاً: فوضى الاحزاب: ان التعددية الحزبية شرط الديموقراطية الى انها تتقلب الى فوضى عندما تفتقد الى منظم قانوني الذي ينظم نشاطها، لذا فإن تشريع قانون الاحزاب من شأنه أن يقوم عمل الاحزاب بما يخدم الهدف من تأسيسها، وهذا ما يفتقد إليه الواقع العراقي، إذ لم يزل العراقيون غير قادرين على انتاج قانوناً ينظم وجود الأحزاب وعملها(٧).

رابعاً: الفساد الاداري والمالي: إن الفساد الاداري في العراق قد امتد ليطال قسما من أعضاء البرلمان والوزراء والمدراء العامين الى أصغر موظف، فقد انعدمت المقاييس الموضوعية والشروط القانونية والضوابط الادارية في تبوأ اغلب المناصب التي شغلوها، اما الفساد المالي فقد وصل الى مراحل متقدمة حيث احتل العراق رأس قائمة الدول الاكثر فسادا في العالم، وقد ساهم الفساد الاداري والمالي في إعاقة المشروع الديموقراطي العراقي(٨).

ثانياً: الفيدرالية

الفيدرالية من المتغيرات الداخلية الفاعلة في بناء الدولة العراقية حيث ان تطبيقها يعطي صلاحيات أكبر ومتعددة للأقاليم على حساب المركز، وفقا لما نص عليه الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥ في مادته الرابعة والتي تضمنت أن العراق بلد فيدرالي اتحادي.

فأنموذج الدولة الفيدرالية القائمة في العراق على الأساس العرقي في الوقت الراهن والقابلة للتحول إلى الفيدرالية الطائفية في المستقبل، يمكن أن يكون نموذجيا في القضاء على الدولة المركزية القوية القادرة على إحياء فكرة التوازن الإقليمي الذي حققت فيه إسرائيل وإيران طفرة نوعية على جميع دول المنطقة.(٩)

ونموذج العراق الفيدرالي يمكن أن يصمم على كل من مصر وسوريا والسعودية، وهو نموذج مجرب في إضعاف قوى الإقليم الكلية لصالح القوة الدولية بعد أن تتحول تلك الدول الى بؤر صراع وتنافس محلي كالذي يجري في العراق على مستوى الصراع بين الأحزاب السياسية، وعلى مستوى الصراع بين الأقاليم والمحافظات وبين المركز وما يجري في العراق هو أنموذج قادم لدول المنطقة(١٠).

أما أنصار الفيدرالية يقدمون الكثير من المحاسن والمبررات اللازمة لتطبيقها فهي باتت تحتل الاولوية ضمن اهتمامات الدولة العراقية الجديدة. وذلك لأهميتها الادارية والسياسية التي يراد بموجبها تحقيق جملة من الانجازات أهمها:[١١]

أ. الفدرالية تدعم الديموقراطية وتضمن مساهمة سكان الوحدات الادارية الصغيرة في إدارة مناطقهم وايصال صوتهم ورغباتهم وحاجاتهم الى الحكومات المحلية.

ب. الفيدرالية تتيح فرصه أكبر لسكان المجموعات العرقية والدينية المختلفة في التعبير عن رغباتهم في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية ومن ثم المركزية ضمن عملية ديموقراطية شفافة.

ج.الفيدرالية تساهم في تحقيق مزايا اقتصادية مهمة وفي مقدمتها الاستغلال الامثل للموارد المحلية (البشرية والطبيعية والمالية) لصالح التنمية المتوازنة.

د. الفيدرالية تساعد في تخفيض حدة النزاعات والتوتر اللذين قد ينجمان بين الأقاليم المختلفة حول ملكية الأراضي واستغلالها او حول الموارد الطبيعية، فيكون دور السلطة المركزية أكثر فاعلية في حل مثل تلك النزاعات.

هـ.الفيدرالية تؤمن زيادة مشاركة سكان الاقاليم في وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات وتخلق الثقة والشعور بالمسؤولية لدى سكان.

إن الفيدرالية تعزز القيم الديموقراطية الليبرالية عن طريق التأكيد على الشرعية الديموقراطية لكل من الحكومات الفيدرالية وحكومات الوحدات المكونة للفيدرالية، التي انتخبها ناخبوها مباشرةً وهي مسؤولة امامهم بما يؤدي إلى كبح حكم الفرد بتوزيع السلطات الشرعية بين المراكز متعددة لصنع القرار بداخل الكيان المدني، وعلى المستوى السياسي ينبغي الاشارة الى التوافق بين القيم الفيدرالية والقيم الليبرالية والديموقراطية، حيث ان الاخيرة ليس قائمة فقط على حكم الاغلبية ولكنها ايضا تؤكد على الدستورية وعلى حكم القانون واحترام الاقليات وتوزيع السلطات السياسية[١٢]

ان المتغيرات الرئيسة ادت دوراً محوريا في معظم التجاوزات التي حدثت بين مختلف الأطراف السياسية على الساحة العراقية وهذه المتغيرات (السيادة الداخلية، المشاركة في السلطة، وتوزيع الثروات)، والملاحظ ان موقف الاطراف السياسية العراقية من هذه المتغيرات يتسم بعدم الثبات فغياب الرؤية بعيدة المدى وعدم تحديد الأولويات والأهداف للجماعات العراقية المختلفة، فضلاً عن عدم فهم واضح للنظام الفيدرالي، كان وراء تذبذب هذه المواقف.[١٣]

أما أهم العقبات التي تواجهها الفيدرالية في العراق هي: [١٤]

١. هناك اختلاف واضح على طبيعة الفيدرالية بين القوى السياسية، حيث ان الكورد الذين يطرحون الفيدرالية على أساس القومي الجغرافي كصيغة لكيانهم القومي الخاص بهم، وبينما هناك بعض القوى العربية التي طرحتها من باب وحدة العراق، أما القوى الثالثة تنظر الى المسألة من باب إداري أكثر، فيما تبقى هناك مجموعات رافضة للفيدرالية من الأساس.

٢. إنَّ الفيدرالية في العراق كصيغة للحكم تثير مخاوف وحفيظة الدول المجاورة، وبشكل خاص التي ترى فيها مدخلا لإقامة دولة كوردية في العراق ستنعكس بظلالها على اكرادها في الداخل، وكذلك الامر بالنسبة لإيران وسوريا لأسباب متشابهة.

من خلال ما تقدم يمكن ان نستنتج أن استباحة الأمن الوطني العراقي قد جرى من عدة أطراف في مقدمتها قوات الاحتلال، وعند زوال الاحتلال بقيت آثاره وسياساته (من حلفائه وأعدائه) في المنطقة من العرب وغيرهم، يسيرون بذات التوجه التخريبي لكل ما تطاله قدراتهم، بغية تحقيق أهدافهم ومصالحهم بدون النظر ولو بطرفة عين إلى مصالح العراق وشعبه.

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية:

للمتغيرات الاقليمية أثر فاعل في الامن الوطني العراقي وصياغة استراتيجيته، فأثرها يكون تارةً مباشرا وأخرى غير مباشر من خلال ممارستها وتارة تحمل وتوصف بدلالة التهديد ويكون أثرها سلبي على العراق داخليا وخارجيا، وأخرى يكون دورها تفاعليا بما يحقق المصالح المشتركة ولو بالحد الأدنى. وهذا

الامر يحتم عل صناع الاستراتيجية العراقية النظر بدقة الى حقيقة التعاطي مع هذه المتغيرات، والسير معها وفقا لما تقتضيه المصلحة العليا للبلد والحفاظ على الهوية والسيادة الوطنية[١٥].

لاشك أن الاحتلال الأمريكي للعراق حمل بين طياته أهدافاً تتعدى حدود العراق ليشمل عموم المنطقة بكافة دولها، وهذا ما أدركته دول الإقليم المجاورة للعراق جغرافياً، حيث دفعها ذلك إلى التدخل في الشأن العراقي مستغلة حالة الفوضى التي أحدثها الاحتلال بغية تحقيق أهدافها، لذلك فقد شكلت التدخلات الإقليمية عامل ارباك للوضع العراقي في مختلف المجالات ولاسيما في مجال الأمن الوطني العراقي، يضاف إلى ذلك ما تسببت فيه التغييرات الكبيرة والعميقة في البلدان العربية بعد عام ٢٠١٠ من تأثيرات داخلية في أوضاع تلك البلدان التي شهدت تلك التغييرات وما ترتب على ذلك كله من انعكاسات سلبية على الساحة العراقية[١٦]. سيتم ذلك وفق الفقرات الموزعة لكل دولة من هذه الدول وعلى النحو الآتي:

أولا: إيران

يبدو أن إيران الدولة الرابحة الأكبر من إسقاط النظام السياسي العراقي السابق الذي كان يشكل تهديداً لأمنها القومي، حتى رأت أن من أهم مصالحها إزالته والتخلص منه، وفي الوقت نفسه العمل على منع قيام نظام معادٍ لها، فضلا عن السعي لإيجاد مواقع نفوذ لها في النظام الجديد[١٧].

كما أن ايران لم تكن مستعدة لتقبل النفوذ الأمريكي في المنطقة وعلى طول حدودها الغربية، بعد أن جاورها هذا الوجود في حدودها الشرقية في افغانستان في عام ٢٠٠١، وبذلك وجدت نفسها محاطة بدولتين تعيشان وجوداً أمريكياً، ناهيك عن ما شهدته العلاقات الايرانية – الأمريكية من توترات منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩[١٨]،

قد تكون هذه القواعد مفيدة في مواجهة ايران التي ترى أنها تعد الهدف الثاني المرشح بعد العراق لتلقي الضربة الأمريكية القادمة، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى ايران بوصفها احد عناصر محور الشر الثلاثة (العراق، ايران، وكوريا الشمالية) وتؤدي دوراً يتناقض مع المصالح الأمريكية في المنطقة، وترى فيها طرفاً ويدعم حزب الله في لبنان، وتدعم حركة حماس في فلسطين المحتلة، وبذلك فإن

إقامة حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة الأمريكية، ستؤمن الهدف الأمريكي الأساسي المتمثل في الحصول على موقع آمن للتواجد العسكري الأمريكي لضمان أمن اسرائيل والنفط، وهو ما كان من أهم الأهداف من وراء الحملة الأمريكية على العراق[١٩].

ومن نافلة القول أن إيران دولة اقليمية مؤثرة نظراً لطبيعة مجتمعها، وعدد سكانها، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثروتها الطبيعية، وامتداداها الدينية والمذهبية، وتحالفاتها داخل المنطقة وخارجها، فضلاً عن سياساتها الرامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها الحصول على إقرار واعتراف أمريكي بشرعية المصالح الايرانية في المنطقة، وكونها قوة اقليمية، والحصول على ضمانات بعدم تعرضها لعمل عسكري أمريكي [٢٠].

وقد استمر في هذه الظروف التصعيد في المواقف بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية حول برنامج ايران النووي، حيث زادت الولايات المتحدة الأمريكية من ضغطها على ايران وتهديداتها بشأن ضرب مفاعلاتها النووية، وكان رد ايران بأن النفوذ الايراني في العراق سيظهر قدرة قتالية عالية ضد الأمريكان في العراق، فقد صرح رئيس الحرس الثوري الايراني (رحيم صفوي) (أن الأمريكان يعرفون جيداً أن مراكزهم العسكرية في كل من افغانستان وخليج عمان والعراق تكون تحت تهديدنا، وتكون عرضه للهجوم لأنها تقع بجوار ايران)[٢١].

ثم قامت ايران بعد ذلك باحتلال (بئر الفكة) النفطي العراقي على الحدود المشتركة بين إيران والعراق، في (٢٠٠٩/١٢/١٨)، لأسباب لعل في مقدمتها إشعار الولايات المتحدة الأمريكية بأن لدى ايران أوراقاً مهمة تستطيع استخدامها لمواجهة العقوبات التي فرضها عليها مجلس الامن الدولي بتأثير الولايات المتحدة بسبب مشروعها النووي، فضلاً عن كونه اجراء للضغط على الحكومة العراقية لإلزامها بتنفيذ بنود اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥[٢٢].

ثانياً: تركيا

تعدً تركيا من اللاعبين المؤثرين في الساحة العراقية التي شهدت تدخلاً تركيا واضحاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال عدة محاور[٢٣]:

١. المحور الأول: التلاعب بالورقة الاثنية بإعادة طرح تركيا لنفسها طرفاً مسؤولاً عن حماية المكون التركماني في العراق، وتجديد المطالبة بالحق التاريخي لتركيا في الموصل وكركوك اللتان تقول تركيا أنهما أصبحتا ضمن الحدود العراقية بموجب قرار عصبة الأمم المتحدة في ١٩ كانون الأول ١٩٢٥، نتيجة للضغوط البريطانية.

٢. المحور الثاني: إعلان تركيا الى رفضها قيام دولة كوردية في شمال العراق من شأنها أن تغري كورد تركيا المتواجدين في الجزء الجنوبي منها، ويقدر عددهم بـ (١٠) ملايين كوردي بالسعي لتحقيق تطلعاتهم في الانفصال عن تركيا والانضمام إلى الدولة الكوردية الفتية، أو على الأقل تكوين دولة مماثلة ومجاورة لها.

٣. المحور الثالث: تركيز الاهتمام التركي على تطور النظام والعملية السياسية في العراق، بإعلان رفض الاعتراف بمجلس الحكم العراقي الانتقالي، لأنه وفقاً للتصور التركي، أتاح للكورد نفوذاً سياسياً كبيراً في الساحة العراقية، وأوجد هيمنة كوردية على المكون التركماني في ظل عدم وجود تمثيل عادل للتركمان فيه.

٤. المحور الرابع: مخاوف تركيا من التصريحات التي صدرت من رئيس أقليم كوردستان العراق (مسعود البرزاني) والتي أشار فيها إلى أن مدينة كركوك هي (قلب كوردستان) وهي شأن عراقي داخلي، وتزايدت مخاوف الاتراك أيضاً بعد تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة تولى فيها الاكراد مناصب مهمة في الدولة وهي رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، ورئاسة أركان الجيش.

٥. المحور الخامس: الدوافع المهمة للتدخل التركي في العراق في موقف دول مجلس التعاون الخليجي التي توصلت إلى صيغة للتفاهم مع تركيا حول العراق بما يضمن تحقيق التوازن بين النفوذ الايراني والنفوذ التركي في العراق، إذ رأت دول المجلس أن بإمكان تركيا أن تكون عاملاً موازناً للنفوذ الايراني في

العراق، لاعتبارات تمتاز بها تركيا، منها موقعها وعدد سكانها وقوتها العسكرية المشابهة إلى حد كبير لقوة ايران [٢٤].

لقد حاولت تركيا أن تعزز موقعها وتأثيرها في المشهد السياسي العراقي عن طريق تطوير العلاقات في مجال الطاقة مع إقليم كوردستان، والاستثمار في قطاع النفط، وسعت إلى توقيع معاهدة استراتيجية في مجال الطاقة مع حكومة إقليم كوردستان، تتلقى تركيا بموجبها كميات كبيرة من صادرات النفط والغاز من المنطقة الكوردية بشكل مستقل عن بغداد، ولاشك أن هذا السيناريو يتطلب بالضرورة بناء خطوط أنابيب جديدة داخل تركيا وإقليم كوردستان[٢٥].

ومنذ التدهور في العلاقات بين رئيس الحكومة التركية ورئيس الوزراء العراقي السابق السيد "نوري المالكي" في عام ٢٠١١، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ايقاف اندفاع تركيا نحو إقامة علاقة طاقة حصرية مع حكومة كوردستان على حساب بغداد. ولكن الواقع العملي يشير إلى أن الدور التركي في العراق والمنطقة آخذ في السنوات منذ عام ٢٠١١ حتى الآن، بالتصعيد نتيجة التدخل في الأزمة السورية، وأن هذا الدور التركي يحمل مشروعاً طائفياً، يتوافق مع متبنيات كل من قطر والسعودية لدعم العناصر المتشددة من القاعدة، بحجة حماية السنة في العراق[٢٦].

وغني عن القول إن للتغيير الحاصل في العراق بصورة عامة، وإقليم كوردستان بصورة خاصة، أهمية كبيرة بالنسبة إلى تركيا ومصالحها وأمنها القومي، وقد أكد هذه الأهمية رئيس الوزراء السابق ورئيس تركيا الحالي (رجب طيب اردوغان) في أكثر من مناسبة قال في احداها: "إن العراق تحول إلى أولوية بالنسبة إلى تركيا تتقدم على هدف انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوربي"، والسبب في ذلك يعود إلى تطور الأوضاع في العراق عامة وإقليم كوردستان خاصة، لما لذلك من تداعيات وانعكاسات خطيرة على الشأنين الداخلي والخارجي التركي، وهو ما سيدفع تركيا إلى المزيد من التدخل في الشأن العراقي.[٢٧]

ثالثاً: سوريا

تعد سوريا من أكثر الدول تأثراً بأحداث العراق وتأثيراً فيه ايضاً، فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أصبحت سوريا من أكبر الخاسرين بعد عملية التغيير، وخاصة الخسارة الاقتصادية المتمثلة بخسارة السوق العراقية، والخسارة الفورية لكميات النفط العابرة لأراضيها والتي قطعتها القوات الأمريكية في نيسان عام ٢٠٠٣، فضلاً عن شعور سوريا بالقلق لتواجد القوات الأمريكية بجوارها، والقلق الكبير من الرغبة الأمريكية في تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط [٢٨].

لذلك سعت سوريا بعد احتلال العراق إلى تعزيز نفوذها في العراق، وإفشال المشروع الأمريكي في العراق والشرق الاوسط وذلك من خلال العمل على محورين [٢٩]:

١. المحور الاول: جعل سوريا البوابة الرئيسة لدخول المقاتلين المتشددين الاجانب إلى العراق الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتهام سوريا بأنها تتساهل في قضية دخول الارهابيين للعراق.
٢. المحور الثاني: احتضان سوريا للعديد من قيادات وأعضاء حزب البعث العراقي المنحل، وتقديم الدعم لهم، حيث وجد هؤلاء في سوريا ملاذاً آمناً لمعاودة نشاطهم السياسي والمسلح ضد النظام السياسي الجديد في العراق والولايات المتحدة الأمريكية معاً.

وتعتمد الدوافع السورية بشكل جوهري للتدخل في الشأن العراقي على تطوير الوضع الامني الداخلي في العراق واتجاه النظام في بغداد، وتقييم دمشق لمصالحها السياسية الخارجية الواسعة. والاهتمام السوري الابرز سيكون لمنع ظهور عراق مستقر تؤدي الأوضاع فيه الى تهديد امن سوريا أو قادر عسكريا لدرجة يمكن ان يستخدم لتهديد أمن سوريا نفسها. ولا شك أن الازمة بين العراق وسوريا ليست مفصولة عن الواقع والترتيبات التي تشهدها المنطقة وخاصة لجهة اعادة فك وترتيب التحالفات وضبط التوازنات بما يتناسب والتوجهات الامريكية الجديدة في المنطقة[٣٠]

ولعدم الاستقرار في سوريا تداعيات كبيرة على الامن العراقي فبسبب الحدود الطويلة بين العراق وسوريا فأن عدم الاستقرار يفتح الباب على مصراعيه لتدفق العناصر الارهابية وعناصر القاعدة ولا شك ان تداعيات وجود مثل هذه المنطقة سوف تطال السعودية ودول الخليج ايضا، كما أن عدم الاستقرار في

سوريا قد يؤدي الى مطالبة المناطق الكوردية فيها الى الحكم الذاتي وتشكيل نوع من الوحدة مع المنطقة الكوردية في شمال العراق مما يؤدي الى تغيير الجغرافية السياسية في المنطقة بشكل جذري ويشكل تهديدا واضحا لتركيا التي تتميز القضية الكردية فيها بالحساسية الشديدة[٣١].

رابعا: الأردن

اتسمت السياسة الاردنية إزاء العراق، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، باتجاهين:

١. الاتجاه الأول: تطبيق سياسات براغماتية (نفعية) تنطلق من الواقع الاقتصادي الأردني الهش، غير القادر على تحمل هزات كبيرة، وحاجة الأردن للنفط العراقي من جهة، وحرص الأردن على الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تأييد السياسة الأمريكية في العراق من جهة أخرى. [٣٢]

٢. الاتجاه الثاني: تطبيق سياسات تعالج المخاوف من الوضع العراقي، إذ ازداد القلق الاردني من تزايد النفوذ الايراني في العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق، وقد عبّر الملك (عبد الله الثاني) عن هذا القلق في تصريح له في شهر كانون الأول ٢٠٠٤ قائلاً (إذا أتيح للأحزاب الموالية لإيران بالسيطرة على العراق، فأن النتيجة ستكون هلالاً شيعياً تسيطر عليه الحركات والحكومات الشيعية، يمتد من لبنان عبر سوريا وايران والعراق إلى الخليج مطوقاً الأردن)[٣٣].

وإذا كان هناك تأييداً أردنياً رسمي للغزو الأمريكي للعراق، فإن هناك رفضاً أردنياً شعبياً معارضاً للولايات المتحدة الأمريكية وحربها على العراق ومؤيداً لنظام الرئيس العراقي السابق، لاسيما بين قطاعات الاردنيين من أصل فلسطيني والذين يكونون اكثر من نصف الشعب الأردني، لذلك فقد غضت الحكومة الاردنية الطرف عن الجماعات المتشددة التي روجت الأفكار الجهادية بين الشباب الاردني وعملت على تجنيدهم للذهاب إلى العراق[٣٤].

وفي ذات السياق احتضنت الأردن عائلة الرئيس العراقي السابق، وفتحت الباب أمام عدد كبير من القيادات البعثية والعسكرية الفارة من العراق، ودعمت المجموعات المعارضة للنظام الجديد في الساحة

العراقية، ودخلت العلاقات بين البلدين العراق والاردن في أزمة حادة بعد تفجيرات الحلة الانتحارية، حيث قام انتحاري أردني يدعى (رائد منصور البنا) بتفجير نفسه وسط مئات العراقيين، وتبع ذلك احتفاء الاردنيين به حتى عدوه شهيداً. [٣٥]

وقد بذلت جهود عراقية – اردنية لتطويق الازمة عبر زيارات رسمية عالية المستوى بين البلدين وقعت فيها اتفاقات تعاون عديدة تضمنت عدم سحب الدعم الاقتصادي وخاصة المشتقات النفطية العراقية للأردن مقابل التزام الاردن بإغلاق حدودها أمام المتسللين الارهابيين للعراق، وبالفعل فقد بدأت أعدادهم بالتراجع، خاصة بعد مقتل "احمد الخلايلة" الملقب بأبي مصعب الزرقاوي – الاردني الجنسية– في ٧-٦-٢٠٠٦ بالتنسيق بين القوات الأمريكية والمخابرات الاردنية كما اشارت إلى ذلك المصادر المتوافرة [٣٦].

خامساً: السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من أبرز اللاعبين الإقليميين في العراق، حيث ألقت سياساتها بظلالها على الأوضاع السياسية في العراق، فقد كان الهدف الاساس للدبلوماسية السعودية هو احتواء النفوذ الايراني عن طريق لعبة موازنة مزدوجة، فمن ناحية تحاول السعودية احتواء النفوذ الايراني في المنطقة، ولأنها لا تستطيع تحجيم هذا النفوذ في العراق، فإنها تركز على تحجيمه في كل من لبنان وفلسطين، ومن ناحية أخرى ترغب السعودية في تجنب المواجهة المباشرة مع ايران، ومن ثم تقوم اللعبة السعودية على احتواء النفوذ الايراني على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، ويمكن القول إن السياسة السعودية تعمل بالتوازي مع السياسة الأمريكية، لإيقاف التأثير الايراني في المنطقة وفي العراق على حد سواء. [٣٧]

وتتمثل علاقة العراق بالسعودية بالعديد من الحلقات ومنها التاريخية والجغرافية فتتمثل تاريخيا من حيث التداخل القبائلي بين قبائل العراق والسعودية والاحوال المشتركة لمعظم قبائل البلدين، اما جغرافيا فأن الخط الحدودي بين العراق والسعودية فهو يمتد الى نحو (٨١٤ كم) وتندمج بمحافظة الانبار مما يجعل الامتداد الجغرافي عاملا من التقارب العقائدي وهو ما يثير مخاوف البلدين. ومن ناحية اخرى فان اغلب الابار النفطية ومنشآت التصدير تقع على مقربة من الحدود العراقية وهي تتخذ اجراءات وقائية للابتعاد

عن العراق الجديد اذ انها تقوم ببناء جدار عازل يمتد لمسافات طويلة متقطعة على الحدود العراقي كما اعلنت ترددها قبل اعلان دخول سفيرها الى العراق عام ٢٠٠٨ في ارسال الممثلين الدبلوماسيين الى العراق بذريعة عدم الاستقرار الامني[٣٨].

لقد أثار التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المخاوف لدى السعودية من تغلغل النفوذ الايراني في العراق بما يمكن أن يؤدي إلى تكوين ما يسمى بالهلال الشيعي، بعد صعود الاحزاب الشيعية بحكم أغلبيتها في العراق، كما عبر عن ذلك وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) عندما قال (لقد حاربنا معاً من اجل منع ايران من احتلال العراق، بعد طرد العراق من الكويت، وإلا فإننا لن نسلم البلد بأكمله إلى ايران دون سبب)[٣٩].

إن السعوديين غير راضين عن الطريقة التي سارت عليها الامور في العراق وخاصة ما يتعلق برغبتها أن يتم تغيير النظام السياسي العراقي السابق والاطاحة به من خلال الانقلاب الداخلي عبر أدوات محلية يمتلكها سنة العراق القائمون آنذاك على النظام، وليس عن طريق الغزو، كما انهم لم يكونوا راضين عن تزايد نفوذ الشيعة في العراق وأخذهم دوراً بارزاً فيه. إلا أن ما حصل بعد التغيير جاء بخلاف الرغبة السعودية، الأمر الذي زاد من قلقها، ودفعها إلى التدخل ومحاولة زيادة نفوذها في العراق، وما ترتب على ذلك من تعاظم الاحداث التي شهدها العراق بعد التغيير[٤٠].

سادساً: الكويت

ألقت الكويت، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، بكل نشاطاتها على الساحة العراقية، حيث تدخلت في محاولة لتجيير ولاءات بعض القبائل في الجنوب العراقي لصالحها من خلال تقديم الدعم المالي لها، كما قامت في الوقت نفسه بدعم العنف المتفجر في وسط العراق وغربه، واتخذت المؤسسة الدينية في الكويت أيضاً ذات الموقف الذي اتخذته المؤسسة السعودية في دعم المجموعات المتطرفة التي ترفع شعار المقاومة في العراق عبر العمليات الانتحارية[٤١].

وفي الوقت نفسه وقفت الكويت مع الحكومات العراقية التي تشكلت بعد التغيير، سواء المؤقتة منها أم الانتقالية أم الدائمية، هذا التدخل المزدوج دعا الإدارة الأمريكية إلى لفت انتباه الحكومة الكويتية إلى خطورة ما تفعله، وهو ذات الامر الذي دعا رئيس البرلمان الكويتي إلى الطلب من حكومته وقف هذه التصرفات مشيراً الى أن حكومة الكويت يجب أن تتصرف بقدر قدرات الكويت وحجمها بدون الحاجة للانغماس في الشأن العراقي لما يشكله هذا الأمر من خطورة على الكويت[٤٢].

ولكن مع ذلك تبقى الكويت، كغيرها من دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، تعاني بشكل أساسي من هاجس الخوف من نفوذ ايراني قوي في العراق يهدد مصالحها، الأمر الذي قد يدفعها إلى المزيد من التدخل في الشأن العراقي[٤٣].

سابعاً: اسرائيل

تميز الدور الاسرائيلي بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية العراق بالكثير من الغموض، ورغم ان اكثر من جهة وفي مقدمتهم الجانب الاسرائيلي تؤكد هذا الدور، إلا أنَّ الخوض في تفاصيله يكون من المحظورات بعد ان شهد العراق عمليات اغتيالات وتصفيات واسعة شملت أصحاب الكفاءات العملية وكبار الضباط والاطباء وغيرهم، ولم يجد الكثيرون، لتلك الحملات من تفسير منطقي سوى الاشارة الى أن عناصر الموساد الاسرائيلي دخلت العراق مع قوات الاحتلال[٤٤].

وان قرار غزو العراق واحتلاله لم يكن بعيدا عن الدوائر الداعمة لعلاقة الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد قال نائب الرئيس الامريكي السابق ديك تشيني (إن هدفنا في العراق هو إيجاد منطقة أكثر أمن لإسرائيل). وكما صرح كولن بإول امام مؤتمر منظمة ايباك بان (القضاء على النظام العراقي سيحرر اسرائيل والشرق الاوسط من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق)[٤٥].

ويتركز وجود الموساد الاسرائيلي في العراق على اصطياد العلماء والآثار والبحث عن تاريخ الاجداد والسعي لاستعادة وثائق ومخطوطات وشراء الأراضي، والعمل على التخطيط لسلسلة من العمليات الامنية ذات الابعاد السياسية وبالتأكيد تلك التي تكرس عدم الاستقرار في العراق وتفتيت البلاد اكثر [٤٦].

وترى إسرائيل أن ضرب العراق وازالة اسلحة الدمار الشامل (المحتملة في السنوات العشرة القادمة) منه وتغيير النظام سوف يعمل على[٤٧]:

١. إضعاف جبهة قوى (التشدد) في العالم العربي والتي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية.
٢. إنهاء فكرة الجبهة الشرقية الى الابد، وهي الفكرة التي ظلت سوريا تراهن عليها للتغلب على الخلل الواضح في موازين القوى بينها وبين اسرائيل.
٣. وضع نظام البعث السوري تحت ضغط احتمال تعرضه لنفس المصير الذي واجهه البعث في العراق.
٤. وضع ايران تحت حصار كامل وعجزها عن التأثير في مجريات الصراع العربي – الاسرائيلي لاضطرارها الى التركيز على الخطر الذي يمثله الوجود الامريكي في العراق.
٥. وجود نظام جديد في العراق يكون موالياً للولايات المتحدة يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الامريكية الرامية الى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

وتطرقت كونداليزا رايس بكتابها "اسمى مراتب الشرف" الى (أن الولايات المتحدة لم تذهب الى العراق لنشر الديموقراطية، لقد ذهبنا للحرب لأننا رأينا في العراق تهديدا لأمننا القومي وامن حلفائنا)، واستعرضت أهدافهم غير المعلنة، عراق جديد يرسم حكمه الامريكان سيمهد لشرق اوسط جديد ينهي الصراع العربي – الإسرائيلي، وكان الرئيس الامريكي السابق جورج بوش كرر عدة مرات امام وسائل الاعلام (ان الامريكيين غزوا العراق لحماية إسرائيل)[٤٨].

المبحث الثالث: المتغيرات الدولية:

أولا: الولايات المتحدة الامريكية

عمدت الولايات المتحدة للعمل على إسناد دور فاعل وحيوي للعراق في المنطقة، وذلك بسبب الأهمية الجيولولتيكية والجيوستراتيجية للعراق سيكون له الدور في تحديد توجهات السياسة الامريكية في المنطقة، إذ أن للولايات المتحدة مجموعة أهداف غير الاهداف المعلنة تتعلق بمصالحها ومشاريعها المستقبلية في

الشرق الاوسط وهي تحاول رسم مستقبل العراق ودوره حسب مصالحها ومن ضمنها مشروع الشرق الاوسط الكبير[٤٩].

في حين دعم العراق من أجل تقديمة كنموذج والعمل على استبدال حلفائها السابقين واحتواء الاعداء المحتملين وضمان وصول النفط لها وأخيراً دعم فعلها العسكري، هذه المصالح تدفع الولايات المتحدة لإعطاء العراق دوراً فاعلاً لكي يصبح مثالاً للشرق الاوسط بأكمله، الامر الذي سيسمح وفق وجهة النظر الامريكية الى إعادة رسم التفاعلات الاقليمية بما يخدم ويحقق مصالحها، إنطلاقاً من العراق. ولكن ضخامة تلك المهمة وتعقيداتها جعلت مسارات وضوح الخطة غير واضحة المعالم[٥٠].

أهم الشروط الموضوعية التي ستعمد الولايات المتحدة الامريكية من خلالها في تفعيل الدور العراقي ليكون أحد أهم الركائز الاستراتيجية للنظام الإقليمي المحتمل [٥١]:-

١. قيام العراق بلعب دوراً فعالاً في التعامل والتفاعلات الاقليمية بوصفه عضوا أساسياً في النظام الجديد المحتمل والمدعوم أمريكيا، وتتركز الرؤية الامريكية في هذا الصدد في:

أ. دعوة الدول العربية الى تفعيل علاقتها مع العراق.

ب. إعادة التمثيل الدبلوماسي الكامل للعراق مع دول العالم كافة وبالخصوص الاقليمية.

ج. السعي لعقد شراكة استراتيجية مع العراق في كل الميادين.

٢. الدخول في علاقات ثنائية متكافئة مع دول الجوار والمنطقة الامر الذي يستلزم إقامة تحالفات ثنائية وشراكات استراتيجية مع باقي الدول، وزيادة التمثيل الدبلوماسي لجميع الاطراف.

٣. الحد من القيود والعوائق كافة التي تمنع العراق من تأدية دورة الفاعل وحرية حركته، وبالخصوص الخروج من البند السابع.

٤. السعي لبناء مؤسسات إقليمية جديدة تعمل على مواجهة قضايا ومشاكل المنطقة وفق مبدأ الامن الجماعي.

٥. بناء سلسلة من التحالفات الجديدة من خلال اعادة ترتيب أولويات التحالف الامريكية في المنطقة بناء على البيئة الاستراتيجية الراهنة.

إن التغيرات في المنطقة العربية جاءت بدعاوى مختلفة، منها الديموقراطية وحقوق الانسان، الا انها في الحقيقة تقدم خدمة (لإسرائيل)، وقد استخدمت إدارة بوش هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١ لأطلاق سياسة خارجية عدوانية. فاحتلال افغانستان ثم العراق لها اغراض واهداف اكثر من مكافحة الارهاب، والنتيجة فإنه دعم (لإسرائيل) والحملة الامريكية لمناهضة الارهاب قد أصبحت من القضايا الامريكية الأساسية، وهو بلا شك جزء من المخطط الصهيوني لأجل ارهاب المنطقة وتهديد استقرارها وامنها[٥٢].

وان الاستراتيجية الامريكية لتحقيق أهداف غزوها للعراق كانت قائمة منذ البداية على فهم خاطئ لما يتمخض عنه غزو العراق[٥٣]:

١. اعتقد الامريكيون أن الشعب العراقي الذي رحب بتحريرهم من طغيان حكومة النظام السابق سيدعم الوجود الامريكي المستمر في بلادهم.

٢. اعتقدوا أن الادارة العراقية بما فيها الجيش والشرطة، ستبقى موجودة، وبالإمكان اعادة بنائها سريعا.

٣. اعتقدوا أن بوسعهم التوصل الى اتفاق لتقاسم السلطة بين الجماعات السياسية العراقية.

إن الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية واتفاقية الإطار الاستراتيجي، فالأخيرة التي لم تحظ بذات الاهتمام الذي حظيت به الاتفاقية الامنية، وربما يعود ذلك الى ارجحية المتغير الامني وضرورة تداعياته على سيادة العراق ومستقبله. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية التي تحتويها هذه الاتفاقية الا انها لا تخلوا من الجوانب السلبية فقد تم المصادقة عليها من قبل مجلس النواب العراقي فهي ملزمة للعراق، وبنفس الوقت لم يصادق الكونغرس الامريكي، حتى انها لم تعرض عليه رسميا، فهي اذا غير ملزمة للولايات المتحدة[٥٤].

وكما ان الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة لم تؤخذ بالحسبان ما يتطلبه الوضع في العراق والظروف الامنية المحيطة بالبيئة العراقية، فقد ضمت ثغرات عديدة منها انتهاء الفترة القانونية لبقاء

القوات الامريكية على أرض العراق، عدم اكتمال بناء جاهزية القوات العراقية لضبط الامن، ولا توجد خطة هيكلية لسحب القوات الامريكية من العراق وتحديد الفترة الزمنية للانسحاب، وغيرها من الأمور التي دعت إلى إيجاد وتنظيم واتفاق للقوات الاجنبية المتواجدة في الأراضي العراقية[٥٥].

وفي اعتقاد الكثيرين أن الولايات المتحدة الامريكية خططت للحرب أكثر مما خططت لما بعد الحرب، وهناك عدد من الدراسات نشرت في مجلة الشؤون الخارجية في عام ٢٠٠٣ تشير إلى الصعوبة ليست في احتلال العراق، وإنما الصعوبة فيما بعد الاحتلال، كذلك فأنه من الواضح للغاية أن أية فكرة تذهب إلى أن الولايات المتحدة مشتركة في عمليات ما بعد الحرب لا تكاد تزيد عن مهزلة[٥٦]

إن المتغيرات الدولية التي تخص الأمن الوطني العراقي محصورة في الغالب بالجانب الامريكي من خلال اعتماده على استراتيجيات طويلة الأمد، في الشرق الأوسط وتحديداً في العراق، فإن العلاقات العراقية الامريكية بعد الاحتلال الامريكي سارت مساراً ايجابياً لصالح الولايات المتحدة وهي علاقة تابع ومتبوع، بسبب الهيمنة الكبيرة للولايات المتحدة على رسم السياسة الداخلية للعراق وقد انسحب ذلك على بقية مناحي الدولة العراقية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والاهم من ذلك العسكرية، فعلى الصعيد العسكري فإن تأثيرها السلبي وصل إلى حد إضعاف الجيش العراقي الجديد، وعدم تسليحه لإبقائه محتاجاً للدعم الامريكي، مما انعكس سلباً على واقع الامن الوطني العراقي[٥٧].

ثانيا: روسيا الاتحادية

١. المتغيرات السياسية

ركزت روسيا جهودها على صعيد السياسة الدولية ومنذ عام ٢٠٠٣ على التعامل مع المتغيرات التي تهدد بتغيير الوضع الدولي، وشكلت مسألة مناقشة قضية العراق في الامم المتحدة ومجلس الامن محور الاهتمام الروسي، اذ أعلنت روسيا أنها ستستخدم حق النقض ضد أي قرار يخول الولايات المتحدة الامريكية باستخدام القوة ضد العراق وحددت روسيا موقفها بضوء مصالحها[٥٨]

في حين أدى موقفها المعارض لاستخدام القوة وتوافقه مع الموقف الالماني والفرنسي الى زيادة الخلاف والتناقض في المواقف داخل المجموعة الاطلسية حول قضية العراق وهذا هدف استراتيجي روسي لأضعاف تماسك التحالف الغربي ضدها، فضلا عن خشيتها من ظهور نتائج وعواقب غير محسوبة قد تقع في المنطقة وتهدد أمنها ومصالحها جراء الحرب على العراق[٥٩].

روسيا الاتحادية وضعت الملف النووي الايراني وأزمته في مقدمة المتغيرات التي يدور حولها التنافس بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية والغرب على صعيد التوازنات الجيوستراتيجية، إذ ساندت روسيا حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي، ورفضت العقوبات احادية الجانب من قبل الولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية، ووصفت هذه العقوبات بأنها خرق لمبادئ القانون الدولي، وانتهاك لسيادة إيران، وترى روسيا أن عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزز الثقة في الشرق الاوسط، إذ تعكس عمليات التفتيش مظهراً من مظاهر الشرعية الدولية لأنها تأتي في إطار إتفاق جماعي لقوى دولية، ومنظمة دولية[٦٠].

أما الازمة السورية التي كان في عام ٢٠١١ بداية انطلاق الحراك الشعبي فيها فقد ظهرت بوادرها في كانون الثاني ٢٠١١ اثر عمليات نشر وحدات من الجيش السوري في درعا لقمع الاحتجاجات، [٦١].

ولسوريا مكانة مهمة في الشرق الاوسط بوصفها عنصراً مؤثراً في مسارات التنافس والصراع في الاقليم، وانعكس ذلك على علاقات القوى الكبرى واستراتيجياتها تجاه سوريا خاصة بالنسبة لروسيا الاتحادية التي ارتبطت بعلاقات استراتيجية مع سوريا منذ الحقبة السوفيتية واستمرت هذه العلاقة بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي مع روسيا الاتحادية وتتداخل العديد من القضايا الاقليمية والدولية ضمن تفاعلات الازمة السورية ومن أبرزها[٦٢]:

أ. التنافس الامريكي الروسي للسيطرة على الممرات البحرية عبر مضيق جبل طارق، والبحر الاحمر والقرن الافريقي عبر قناة السويس، وترى روسيا في ميناء طرطوس السوري الذي عززت وجودها فيه، البوابة الاستراتيجية للبحرية الروسية والتي تؤمن فاعليتها في البحر المتوسط والمحيط الاطلسي عبر

الممرات المذكورة آنفاً، والوجود البحري الروسي في طرطوس عنصر توازن استراتيجي تجاه النشاط البحري الامريكي في هذه المناطق[٦٣]

ب. أمن الخليج العربي وامدادات الطاقة، وبرنامج ايران النووي، ودورها الاقليمي والصراع بين محور أيران وسوريا وحزب الله وحماس، وبين تركيا ومعها السعودية وقطر على الدور الاقليمي ومستقبل المنطقة.

ج. الصراعات الطائفية والعرقية ونشاط الجماعات المتطرفة والارهاب في الشرق الاوسط.

٢. المتغيرات العسكرية

لعلّ شعور روسيا الاتحادية بالتهديد القريب بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، دفعها ذلك لدراسة وتحليل استخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوة، والتركيز على نتائج الحرب والدروس المستخلصة منها، لتحديد مكامن الضعف والخلل في الاداء العسكري على المستوى الاستراتيجي وعلى مستوى كفاءة أداء الافراد والاسلحة والمعدات[٦٤]

وقد أجرت روسيا اصلاحات وعمليات تطوير في بنية قواتها المسلحة، وحددت اولويات الاصلاحات والمهام الجديدة لقواتها المسلحة في مجال الدفاع والتعرض بضوء الرؤية الروسية للبيئة الاستراتيجية والتغيير الحاصل في موازين القوى على الصعيدين الاقليمي والدولي، وقامت القوات المسلحة الروسية بصنوفها البرية والجوية والبحرية وسلاح الصواريخ البالستية بفعاليات ومناورات في اشارة لتأكيد مكانتها بوصفها قوة نووية كبرى، وأعلن بوتين في كانون الاول ٢٠٠٤ عن تطوير جيل جديد من السلاح النووي لحماية روسيا من التهديدات والتحديات الامنية المستقبلية[٦٥].

كما أن الاحتلال الأمريكي للعراق جعل روسيا تعيد النظر في اجراء عملية اعادة هيكلة وتطوير القدرات العسكرية الروسية كمحصلة لتأثير عوامل عديدة في مقدمتها الهاجس الامني من الاحتلال وعدّته روسيا تهديداً إستراتيجياً تكاملت حلقاته مع عملية توسيع حلف الناتو شرقاً باتجاه تخوم روسيا مع أوروبا، ومع مشروع الدرع الصاروخي في وسط وشرق أوروبا، ودفعت استجابة روسيا لهذه المتغيرات التي جرت على

أرض الاطار المحيط بقلب الارض الذي تتحكم به، الى سعيها لتحقيق التوازن الجيوستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو[٦٦].

الخاتمة:

مرت على العراق منذ الاحتلال الامريكي في العام ٢٠٠٣، أحداث جسيمة جعلته في وضع شائك وفي ظرف غاية في الصعوبة، ولا زالت تأثيراتها تحيط به، لا شك أن سبب ذلك كله هو التدخل الاجنبي، سواء أكان تدخلاً من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي سعت الى التركيز على إقامة نظام سياسي يحمل ملامح النظام الديموقراطي دون أن تتركه يواصل مسيرته على مبادئ الديموقراطية المعمول بها عالمياً، والتي تنبع من عمق المجتمعات وخصوصيتها ورغبتها في التغيير والإصلاح السياسي، وإنما تدخلت بكافة تفاصيل العملية السياسية منذ بداياتها الأولى، وأخضعتها لمعايير لا تتطابق مع الشعارات التي أعلنتها خلال استعدادها للحرب، فقد اتبعت، بعد احتلالها العراق سياسة تفكيك الدولة وإعادة صياغتها وفق المنظور الامريكي بعيداً عن الاعتبارات الوطنية العراقية والمحيط الإقليمي والاسلامي للعراق، الأمر الذي أثار حفيظة دول المنطقة وخصوصاً دول الجوار الجغرافي التي أدركت مسبقاً أن الولايات المتحدة الامريكية تحمل رؤياها وتصوراتها الخاصة اتجاه الاصلاحات السياسية والدعوات الى الديموقراطية التي نادت بها، ولذلك كان للعاملين الدولي والإقليمي تأثير ملموس في خلق أوضاعاً أمنية نتجت عنها آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة ساهمت في خلق الأزمة الأمنية الراهنة وتصاعدها في العراق، وستستمر هذه الأزمة طالما استمرت فاعلية هذين العاملين وتأثيراتهما، واستمرت السياسات الحكومية العاجزة عن مواجهتها والتصدي لها.

الهوامش:

(١) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العددان ٢٩- ٣٠، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٠.

(٢) نظلة الجبوري، الحراك السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٣-١٣٥.

(٣) حميد حمد السعدون، العراق وثقافة الإخضاع السياسي، في إستراتيجية التدمير، آليات الاحتلال الأمريكي للعراق وثقافة الطائفية. الهوية الوطنية، السياسات الاقتصادية، ط١، مركز ودراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص٩٥.

(٤) سعيد رشيد عبد النبي، ملامح النظام السياسي الضامن لحقوق الانسان. مجلة المرصد الدولي، العدد٧، ٢٠٠٨، ص٣٢.

(٥) عبد الجبار أحمد، آليات المصالحة الوطنية العراقية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد١، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٦٣.

(٦) حافظ علوان حمادي الدليمي، المشروع الديمقراطي في العراق (الواقع والطموح) دراسة نقدية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٢٩-٣٠، ٢٠١٢، ص٧٠.

(٧) حافظ علوان حمادي الدليمي، المشروع الديمقراطي العراقي (الواقع والطموح)، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

(٨) سالم سليمان وخضر عباس عطوان، الفساد السياسي والاداء الاداري، دراسة في جدلية العلاقة، مجلة دراسات سياسية، العدد٢٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢. ص٦.

(٩) نجدت صبري ئاكري، الإطار القانوني للامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(١٠) حسين حافظ وهيب، ملامح التحول في النظم العربية، دورية اوراق دولية، العدد ٢١٥، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، تموز ٢٠١٢. ص٥-٧.

(١١) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٩، ص٥٣، ٥٤.

(١٢) جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ما هي الفيدرالية؟ وكيف يتجه نحوها العالم؟ منتدى الاتحادات الفيدرالية، بلا طبعة، كندا ٢٠٠٧، ص٧٣.

(١٣) جواد كاظم البكري، العراق السنة صفر، اشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال، في المواطنة والهوية العراقية، عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص١٨٩.

(١٤) طه حميد حسن العنبكي، العراق بين المركزية واللامركزية الادارية والفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(١٥) ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة امريكية، مجلة حمورابي، العدد(٩)، السنة الثالثة اذار ٢٠١٤، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص ٣٠.

(١٦) عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٣٣، ٢٠٠٧، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ١٩٩.

(١٧) حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف، ٢٠٠٨، ص ٤٧٨.

(١٨) ايناس عبد السادة العنزي، أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٣٦)، السنة ٢٠٠٨، ص ١٣٩.

(١٩) ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة امريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٢١) محمد كامل محمد الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية –الايرانية، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٠)، السنة ٢٠٠٧، ص ٦٨.

(٢٢) ايناس عبد السادة العنزي، أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

(٢٣) هيثم كريم صيوان، العلاقات العراقية – التركية: رؤية في امكانية التعاون واحتمالات الصراع / في: العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (٦٠)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص ٣٥٠.

(٢٤) علي حسين باكير، نحو علاقات تركية – خليجية استراتيجية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٤٩)، السنة ٢٠٠٨، ص ٦٤.

(٢٥) ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة..، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

(٢٦) ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة..، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(٢٧) عامر كامل احمد، مواقف الدول الإقليمية من آراء مرشحي الرئاسة الأمريكية حيال العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد (١) السنة ٢٠٠٨، بغداد، مركز العراق للدراسات، ص ١١٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٩) حسين لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٧.

(٣٠) همام خضير مطلك، اثر المتغيرات الاقليمية على الاوضاع الداخلية العراقية (ايران – سوريا) انموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٧–٢٨ جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ٢٠١٢، ص١،٢٥٦/٢٥٩.

(٣١) سامية بيبرس، الفراغ واشكاليات غياب الدور السوري في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٥، مطابع الاهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص٧٨.

(٣٢) عمار الكعبي، مشوار الطائفية في العراق: دراسة في تغييب مجتمع الدولة، مجلة مدارك، العددان الخامس والسادس، بغداد، مؤسسة مدارك، ٢٠٠٨، ص٣٣.

(٣٣) ستار جبار علاي، علاقات العراق مع دول الجوار العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (١٣)، السنة ٢٠٠٨، بغداد، دار الحكمة، ٢٠٠٨، ص٢٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٢٩.

(٣٥) مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي، بغداد، دار السلام، ٢٠١٠، ص ٢٢٧.

(٣٦) مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٩.

(٣٧) ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة..، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣٨) عبد علي المعموري، الحراك السياسي في دول الخليج بين عصف الديمقراطية وارث السلفية، مجلة حمورابي، العدد٤، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، كانون الاول ٢٠١٢، ص٢٥٦.

(٣٩) محمد ماضي، العلاقات السعودية الأمريكية بعد حرب العراق، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٤٩٣، ٢٠٠٤.

(٤٠) ابراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة..، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٤١) حسن لطيف الزبيدي، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠١.

(٤٢) حميد حمد السعدون، ازمة العلاقات العراقية – الكويتية المتكررة، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (٣٣)، ٢٠٠٨، ص ١١.

(٤٣) المصدر نفسة، ص ١٥.

(٤٤) ياسين البكري وحيدر علي، متغيرات الشأن العراقي وعلاقتها باستراتيجية امريكا في المنطقة: قراءة مستقبلية، مجلة حمورابي، العدد٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، اذار، ٢٠١٢، ص٥٥.

(٤٥) كوثر عباس الربيعي، الاختراق الامني الاسرائيلي في العراق ومواقف دول الجوار الاقليمي، مجلة شؤون عراقية، العدد ٤، مركز العراق للدراسات، نيسان ٢٠١٠، ص١٤٠

(٤٦) غازي العريضي، ادارة الارهاب، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٠.

(٤٧) كوثر عباس الربيعي، الاختراق الامني الاسرائيلي في العراق ومواقف دول الجوار الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٤٨) مجموعة باحثين، حال الامة العربية، ٢٠١٠-٢٠١١، رياح التغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص١١٧.

(٤٩) برهان غيلون، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين الى سقوط بغداد، حاور اجراه رضوان زيادة، ط٢ المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٣، ص٢٨٢.

(٥٠) أحمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الامريكية، ط١، مركز باحث للدراسات، بيروت، ٢٠١١، ص ١٢٩.

(٥١) المصدر نفسه ص٧٢.

(٥٢) ايهاب علي الشموري، المشروع الصهيوني الامريكي الجديد ومخاطرة على العالمين العربي والاسلامي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٧،٣٩٦.

(٥٣) مايكل روز، حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساته على العراق، ط١، سلسة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص١٥،١٤.

(٥٤) منى حسين عبيد وخلود محمد خميس، العلاقات العراقية-الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي في استراتيجية بناء دولة بعد الانسحاب الامريكي من العراق، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠١١، ص ١٣٤.

(٥٥) علاء عبد الوهاب المنذري، خيارات الوجود الامريكي في العراق في ظل الاتفاقية الامنية العراقية والامريكية، مجلة دراسات سياسية، العدد ١٩، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٩٨.

(٥٦) ياسين سعيد البكري، حيدر علي، متغيرات الشأن العراقي وعلاقتها باستراتيجية امريكا بالمنطقة: قراءة مستقبلية، مصدر سبق ذكره. ص ٥٧.

(٥٧) عامر هاشم عواد، العلاقات العراقية الامريكية: الواقع الموضوعي واحتمالاته المستقبلية، دورية أوراق دولية، عدد ٢٠٨، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١١، ص ٧.

(٥٨) ديفيد دبليو. ليش، سوريا وسقوط مملكة الاسد: ماذا يحدث لولم يسقط الاسد بالفعل؟، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص١٨٢-١٨٣.

(٥٩) ليليا شيفستوفا، روسيا يلتسين الخرافات والحقيقة، ترجمة عبد الله حسن، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠١، ص٤٣٦.

(٦٠) وسام الدين العكلة، تعثر المفاوضات النووية بين ايران والسدادسية: الخلفيات والتداعيات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، استانبول، ٢٠١٤، ص٤.

(٦١) شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الازمة السورية: الدوافع والاهداف، دراسات سياسية، العدد (١٢٤)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص٧٦-٧٧.

(٦٢) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال روسيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣.

(٦٣) علاء سالم، ادوار متقاطعة: تأثير العوامل الخارجية في مسار الازمة السورية، السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، مركز الاهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص١١٤-١١٥.

(٦٤) زهير حامدي، الاثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الاسرائيلية في شرق المتوسط، مجلة سياسات عربية، العدد(١)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص١١٢.

(٦٥) شانون ن. كايل وهانس م. كريستن، القوى النووية العالمية لسنة ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٨٣٢-٨٣٣.

(٦٦) عبد المنعم سعيد، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٧، ص٩٧.